



الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، ٨ - ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

تقرير المحكمة عن البنية التنظيمية

(بما في ذلك موقف المحكمة من توصيات الخبراء الاستشاريين الخارجيين، والتغيير في استراتيجية مكتب المدعي العام الخاصة بالتحقيق، وعرض للمستجدات بشأن التدابير التي نفذها رئيس قلم المحكمة)*

١- أوصت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في دورتها الثامنة عشرة بأن تجري المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") تدارساً وافياً لبنيتها التنظيمية بغية ترشيد مسارات الإبلاغ، وتحديد المسؤوليات التي قد يمكن تفويضها وتبسيط الوظائف والإجراءات والبُنى^١. وفيما بعد استأجرت المحكمة خدمات خبير استشاري خارجي، هو شركة Pricewaterhouse Coopers ("PwC")، فقدم تقريره النهائي^٢ الذي تدمج فيه التوصيات المتعلقة بتدارس حال أجهزة المحكمة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ دعت اللجنة المحكمة إلى أن تقدم إليها تقريراً ينطوي على خلاصة جامعة تحدد بوضوح موقف أجهزة المحكمة من التوصيات الواردة في تقارير الخبير الاستشاري^٣. وتفيد المحكمة في هذا التقرير بموقف أجهزة المحكمة فيما يتعلق بتوصيات شركة PwC.

* سبق أن أصدر باعتباره الوثيقة CBF/22/10.

١ الوثيقة ICC-ASP/11/20، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٢٩.

٢ المحكمة الجنائية الدولية، الاستشارة بشأن البنية التنظيمية للمحكمة - التقرير النهائي، الصيغة ١-٠، الرقم المرجعي 2013-1216/OV/Im/mp، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ("التقرير النهائي").

٣ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية عشرة، لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢ (أصدر التقرير في بادئ الأمر باعتباره الوثيقة ICC-ASP/12/15)، الفقرة ١٠٠.

٢- إن مشروع قلم المحكمة الجاري تنفيذه للمراجعة المسمى *ReVision* يشتمل على تدارس واف لبنية واحد من أجهزة المحكمة ولعملياته. ودون السعي إلى التنبؤ بنتيجة هذا المشروع، يمكن القول إنه يرجح أن يكون للتغييرات التي ستُتقترح أثر على العلاقات فيما بين أجهزة المحكمة، إن لم يكن من حيث الإدارة فعلى الأقل من حيث تبادل هذه الأجهزة للخدمات. ونتيجة لذلك فإن المحكمة، مراعاةً منها لكون التوصيات التي قدمتها شركة PwC في شأن إدارة العلاقات بين الأجهزة هي أكثر اتصالاً بالوضع في المحكمة قبل تغير كبار مسؤوليها الذي حصل مؤخراً منها بالوضع القائم اليوم، تقترح إرجاء النظر في الأمر، على النحو المبين في تقرير PwC. لكن ينبغي التنويه إلى أن بعض عناصر هذه التوصيات، من قبيل ضرورة تحسين التنبؤ الاستراتيجي أو إدارة الأداء، سبق أن ميزتها المحكمة بمثابة مسائل يجب الانكباب عليها، وأنه يجري بالفعل التخطيط لتدابير شتى لتذليل المشكلات أو تم تنفيذ هذه التدابير بالفعل.

٣- وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالأجهزة على وجه التحديد، تم منذ أن أجرت شركة PwC بحثها الأولي في عام ٢٠١٢، تحقيق تقدم كبير على صعيد ممارسة الدوائر فيما يخص المرونة في استخدام الموارد من الموظفين ضمن كل شعبة وفيما بين الشعب. ويركز الآن تركيزاً واضحاً على تخصيص الموارد المحدودة من الموظفين الفنيين على نحو مرناً استناداً إلى الاحتياجات الموضوعية. وقد ارتفع عدد حالات إعاره آحاد الموظفين إعاره قصيرة الأجل للعمل بدوام جزئي أو دوام كامل بغية سد احتياجات محدّدة في دوائر أو شعب أخرى. وتجري الهيئة القضائية باستمرار تسويات لتخصيص الموظفين بناءً على تقييم الحلول لإيجاد الحل الأنسب والأمنع في كل حالة. ويتزايد عمل الشعب وفق بنى جماعية حيث تتكون نواة بنية الفريق من مجموعة موظفين من الرتبة ف-١/٢، وغالباً ما يكون الموظفون القانونيون الذين يساعدون القضاة أعضاءً في أفرقة هتم بقضايا متعددة. وفيما يتعلق بتعزيز آفاق التقدم على صعيد السيرة المهنية للموظفين من الفئة الفنية العاملين ضمن الدوائر، ستواصل الهيئة القضائية تدارس سبل تحسين التوازن البيوي والاستعانة العملية بمواردها من الموظفين.

٤- إن آراء شركة PwC فيما يتعلق بقلم المحكمة تتصل بمراجعة تصميمه التنظيمي، ما يرتبط مباشرة بالغاية الرئيسية المنشودة من مشروع المراجعة المسمى *ReVision*. ويستشف من المباحثات الأولية بشأن خطة هذا المشروع اعتزام جعله يشمل جميع توصيات شركة PwC وتُتقترح في إطار هذه المباحثات حلول ممكنة التطبيق لتذليل هذه المشكلات. لقد شكّل فريق مشروع *ReVision* في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبأشر عمله بالتركيز على وضع خطة مفصلة للمشروع واستراتيجية تواصل شاملة خاصة به. وتشتمل خطة هذا المشروع على الغايات منه، ونطاقه، والافتراضات ذات الصلة، والمنجزات المتوخاة، وفريق المشروع، وبنية إدارته، ومنهجيته، وعلى عرض مفصل للمراحل والأنشطة المهيأ لها. وتشتمل بنية إدارة المشروع على إنشاء مجلس لإدارته كان سيجتمع للمرة الأولى إبّان كتابة التقرير الحالي. وستبحث مع هذا المجلس خطة المشروع التي أقرها رئيس القلم. وسيجري بعد إقرارها المزيد من التواصل مع أصحاب المصلحة في المشروع.

٥- أما فيما يخص طلب اللجنة أن يقدم مكتب المدعي العام تقريراً عن تعديل استراتيجيته الخاصة بالتحقيق^٤، فإن الاستراتيجية الجديدة هي في مطلع مرحلة تنفيذها. وقد تم تنفيذ جميع التغييرات البنوية التي أوصت بها شركة PwC، أي إعادة توزيع المسؤوليات إثر قدوم نائب المدعية العامة، وتعزيز شعبة الملاحقة بالتهيئة لوظيفة مدير للملاحقة من الرتبة مد-١، ومراجعة نموذج الفريق المشترك مع وضع إطار محدّد لقيادة الملاحقات، وتوضيح دور اللجنة التنفيذية.

٦- وأما فيما يتعلق بإعادة النظر في عدد الموظفين في مكتب المدعي العام بغية تمكينه من الاضطلاع بمهمته فإن التوصية ذات الصلة عززت تبرير طلب هذا المكتب موارد إضافية في إطار ميزانية عام ٢٠١٤ استناداً إلى خطته الاستراتيجية الجديدة. وقد وافقت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") على هذا الطلب وتم إقرار الميزانية المزيّدة. ويتقدّم على صعيد حشد موظفين يتمتعون بما يلزم من المهارات والخبرات. وقد وضعت خطة حشد مفصلة لتسهيل الصلات، والانتقاء، والفحص، وعرض الوظائف، على نحو فعال ومتقيد فيه بالمواعيد. ويجري إدماج المستجدين من الموظفين ضمن أفرقة مشتركة معززة منتدبة للعمل على قضايا مختلفة. وقد خطّط لتنظيم جلسات تدريب متخصص لتيسير توجيه الموظفين الجدد وتنفيذ تقنيات التحقيق والملاحقة الجديدة. كما يجري احتياز عتاد وبرمجيات حاسوبية من نوع محدّد بغية تمكين وحدة الاستجابة العلمية في شعبة التحقيق من إجراء عمليات تحقيق شرعي علمي وسيراني توفر أدلة علمية الأساس من أجل القضايا. إن كل الخطوات الأنفة الذكر تتوافق مع المبادئ التوجيهية للخطة الاستراتيجية الجديدة التي قدمها مكتب المدعي العام إلى اللجنة وإلى فريق لاهاي العامل ومع أهداف هذه الخطة. بيد أن هذه السيورة لمّا نزل في مرحلة نشوئها الأول، وسيلزم مرور بعض الوقت قبل أن تظهر للعيان نتائج تنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

^٤ الوثيقة ICC-ASP/12/15، الفقرة ٧١.